S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/304*
24 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الوثيقة المرفقة التي عرضها سعادة السيد هايلي ولد نساي، وزير خارجية إريتريا، كبيان إحاطة على أعضاء مجلس الأمن صباح اليوم، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ في إطار "صيغة آريا" (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير
الممثل الدائم

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

99-08827 280399 280399

مرفق

بيـــان بشأن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا أدلى بـــه وزير خارجيـــة إريتريا أمام أعضاء مجلس الأمن في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ في إطار "صيغة آريا"

إنه مما يشرفني حقا أن تتاح لي الفرصة لإطلاع المجلس على تطورات النزاع الحدودي بين بلدي وإثيوبيا، وهو النزاع الذي تصاعد بصورة لا ضرورة لها وبشكل يفتقر إلى التعقل بحيث وصل الأمر إلى حد الحرب الكاملة مما أدى إلى سقوط آلاف من الضحايا ومعاناة الكثيرين. وأقول إن النزاع قد تصاعد بصورة لا ضرورة لها حيث أننا ظللنا دائما نعتقد، كما أنني على ثقة من أنكم تشاركوننا هذا الاعتقاد، أن النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا نزاع يمكن حله بالسبل السلمية والقانونية؛ وأقول إنه تصاعد بشكل يفتقر إلى التعقل لأن استخدام القوة، كما فعل النظام الإثيوبي وكما يحاول أن يفعل، لا يمكن أن يؤدي إلى حل على الإطلاق.

واسمحوا لي في البداية أن أقول إن إريتريا تقدر كل التقدير الاهتمام العميق الذي يبديه مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي بالنزاع، وكذلك ما بذل ويبذل من جهود من جانب مختلف الأطراف من أجل التوصل إلى حل سلمي.

واسمحوا لي أن اعرض عليكم موجزا لأصول النزاع، وللوضع الذي نحن فيه الآن، ولما نعتقد أنه يجب عمله لكبح جماح مخططات إثيوبيا لمواصلة حربها العدوانية، وللانتقال إلى التسوية النهائية للنزاع الحدودي على أساس الإطار الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية.

ويعرف المجلس أن إثيوبيا قد أعلنت على الملأ وباستمرار "قبولها التام" لهذا الإطار، وهو الإطار الذي قبلته إريتريا أيضا عن طيب خاطر، بعد النظر في التوضيحات اللازمة من الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبعد تقديم تنازلات لتهيئة المجال أمام تنفيذه.

وكانت إريتريا متسقة فيما ساقته من حجج تفيد أن الحدود بين إريتريا وإثيوبيا هي حدود مرسومة بوضوح بموجب معاهدات وقعت بصورة قانونية إبان الفترة الاستعمارية، وظلت كما هي دون تغيير إلى أن ضمت إثيوبيا إريتريا إليها بالقوة عام ١٩٦٢. وحتى بعد ذلك الضم غير القانوني، ظلت حدود "إقليم" إريتريا الذي جرى ضمه على حالها دون تغيير أثناء نظامي هيلا سيلاسي ومنغستو.

إن نمط السلوك التوسعي والعدواني الذي ينتهجه النظام الإثيوبي هو السبب الأساسي للنزاع القائم، كما أن الفهم الصحيح للتدابير التي اتخذتها إثيوبيا هو الذي يكشف هذا السلوك، وهو الفهم الذي نعتقد بقوة أنه يمكن أن يؤدي نهج صحيح وعادل وقانوني لإنهاء الصراع وتسوية النزاع بصورة سلمية.

إن القانون الدولي ينص بوضوح على أن كل دولة عليها التزام باحترام سلامة أراضى كل دولة أخرى واستقلالها المتمتع بالسيادة. وتنص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يمتنع الأعضاء جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

إن الإجراءات التي قامت بها إثيوبيا قبل أيار/ مايو ١٩٩٨ لمحاولة تغيير حدود إريتريا أو تقويضها تشكل عدوانا غير مشروع، ولا يمكن أن يكون العدوان غير المشروع أساسا للاستيلاء على الأراضي. إن نمط السلوك الإثيوبي على مدار السنوات الأخيرة يكشف حقا عن تصعيدا للاستخفاف المتزايد بالحدود الإريترية الموروثة. وهو يمثل حالة كلاسيكية من حالات العدوان بموجب التعاريف المقبولة للقانون الدولي.

١ - هجوم إثيوبيا على بادا

في آب/أغسطس ١٩٩٧، دخلت القوات الإثيوبية بصورة غير مشروعة إلى آدي موروغ في منطقة بادا الإريترية. ولم ينكر أحد أن ذلك كان غزوا غير مشروع، ولم تحاول إثيوبيا أن تبرر غزوها بإنكار السيادة الإريترية على المنطقة. بل أن إثيوبيا قالت في معرض تفسيرها إنها كانت تطارد قوات متمردة فرت من إثيوبيا ولجأت إلى إريتريا. ومع ذلك، قام الجيش الإثيوبي، أثناء وجوده في إريتريا، بإزالة الوجود الإريتري وتفكيك الإدارة الحكومية الإريترية من أجل إنشاء إدارة إثيوبية في المنطقة.

ووفقا لـ "تعريف العدوان" الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤)، فإن هذا الغزو يشكل بوضوح عدوانا غير مشروع. فالمادة ٣ تنص على ما يلي:

"تنطبق صفة العمل العدواني على أي عمل من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك دون إخلال بأحكام المادة ٢ وطبقا لها:

(أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى لجزء منه باستعمال القوة".

إن "تعريف العدوان" لا يقتصر على دمغ السلوك الإثيوبي عام ١٩٩٧ بالعدوان، بل أنه أيضا ينص بوضوح على أن هذه الأنشطة العدوانية لا يمكن أن تشكل أساسا لأي "كسب إقليمي أو غنم خاص" في الإقليم المحتل. فالمادة ٥ تنص على أنه "ليس قانونيا، ولا يجوز أن يعتبر كذلك، أي كسب إقليمي أو أي غنم خاص ناجم عن ارتكاب عدوان".

وكما هو الحال مع سائر الأنشطة العسكرية التي قامت بها إثيوبيا في الأراضي الإريترية، فإن إثيوبيا لا يمكن أن تكتسب أي حقوق ثابتة نتيجة للغزوات العسكرية التي تفتقر إلى الشرعية في جوهرها.

٢ - الاعتداءات الإثيوبية في بادمي

بدءا من منتصف عام ١٩٩٧، شرعت إثيوبيا أيضا بصورة مباشرة في القيام بجهود لتغيير الحدود الدولية على أرض الواقع في منطقة بادمي. وكما هو معروف جيدا، بدأ المسؤولون الإثيوبيون العاملون في المنطقة المحيطة ببادمي برنامجا لتكديس أكوام من الصخور في محاولة لإنشاء حدود دولية جديدة. ولم تكتف إثيوبيا في بعض الحالات بالنطاق الذي وصلته غزوتها الأولية لإريتريا، فعادت مرة ثانية أو ثالثة لتحريك علامات الصخور لمحاولة التوغل بصورة أعمق داخل الأراضي الإريترية.

إن هذه الجهود تشكل بوضوح انتهاكا للقانون الدولي، الذي يقضي باحترام الحدود الدولية القائمة لكل دولة من الدول. وينص إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أنه "على كل دولة أن تمتنع عن إتيان أي عمل يستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية أو السلامة الإقليمية لأية دولة أخرى أو أي بلد آخر"، كما ينص على "حرمة السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة".

٣ - إصدار إثيوبيا من جانب واحد خرائط تدمج أراض إريترية في منطقة التيغراي

في عام ١٩٩٧، أصدرت إثيوبيا خريطة ادعت المطالبة بأجزاء كبيرة من الأراضي الإريترية. وقام مكتب التخطيط والتنمية الاقتصادية التابع لإدارة التخطيط المادي بإعداد تلك الخريطة، التي تحمل عنوان "الخريطة السياسية لمنطقة التيغراي". وكان عنوان المقال الصحفي الذي تضمن هذه الخريطة يقول: "إعداد خريطة جديدة لمنطقتنا الإدارية". وجاء في نص المقال: "تحدد الخريطة الحدود الجديدة لمنطقة التيغراي مع البلدان الأخرى ومع المناطق الإدارية في إثيوبيا". وقيل إنها أعدت نتيجة لثلاث سنوات من البحوث، وإنها قد أقرت من قبل الهيئة المركزية للخرائط في أديس أبابا. وتبين المقارنة بالخرائط الإدارية العادية لإثيوبيا أن التغييرات التي تضمنتها هذه الخريطة الجديدة كانت تغييرات كبيرة للغاية.

ومن الجلي أن إثيوبيا كانت تعرف أن الخريطة "جديدة" وتنطوي على تغييرات للحدود التقليدية، ولكنها لم تبذل أي جهد لتبرير أو تفسير هذا الإدماج المنفرد للأراضي الإريترية. ولم تكشف عن ماهية الحقائق أو الحجج القانونية التي كشفت عنها "ثلاث سنوات من البحوث" مما يمكن أن يحدو بها إلى الاعتقاد بأن من حقها أن تحدد من جانب واحد "الحدود الجديدة لمنطقة التيغراي مع البلدان الأخرى؛ أو أن ترسم خط الحدود في المكان الذي رسمته فيه. وببساطة، وحتى يومنا هذا، ليس واضحا ما الذي تعتقد إثيوبيا أن من حقها أن تفعله. فرغم أنها سئلت عن ذلك مرارا، فإنها ترفض الإجابة.

وفي حين ترفض إثيوبيا أن تحدد مدى مطالبها الإقليمية أو الأساس الذي تستند إليه فيها، فإنه لا يمكن بالكاد الشك في أن هذه الخريطة كانت تهدف إلى أن تكون خطوة أولى في حملة للاستيلاء على أجزاء من الأراضي الإريترية. وكما ذكرنا في البند ٢ أعلاه، فإن هذه الجهود المبذولة للاستيلاء على أراض تقع على الجانب الآخر من حدود دولية قائمة هي جهود غير مشروعة وفقا للقانون الدولي.

٤ - قيام إثيوبيا بمهاجمة مسؤولين إريتريين في بادمي في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨

ووصلت الجهود الإثيوبية لإعادة رسم الحدود الدولية في منطقة بادمي إلى ذروتها بالهجوم الذي قامت به في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. ففي ذلك التاريخ، قام نحو ٦٠ جنديا إثيوبيا بتطويق مجموعة تضم عشرة ضباط إريتريين كانوا موجودين في منطقة بادمي تطويقا كاملا، وفتحت عليهم النار. ولقي أربعة منهم مصرعهم، وأصيب ثلاثة آخرون. وأدى هذا الهجوم الأولي بعد ذلك إلى تصاعد المصادمات في الأيام التالية، حيث جلب كل من الجانبين تعزيزات لتنشب مواجهة نهائية بينهما في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، تم خلالها طرد القوات الإثيوبية من منطقة بادمي.

إن رد فعل إريتريا على ذلك الهجوم الذي لا يبرره شيء على الإطلاق إنما يمثل حالة كلاسيكية من حالات الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي. فالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تنص بوضوح على أن لكل دولة حق "طبيعي" في الدفاع عن نفسها: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى وجماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين".

٥ - إثيوبيا تعلن الحرب

وأعلنت إثيوبيا بعد ذلك الحرب على إريتريا في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨. وفي ٤ حزيران/يونيه، أمر رئيس الوزراء الإثيوبي الجيش الإثيوبي بتنفيذ إعلان الحرب هذا. وفي صباح اليوم التالي، هاجمت القوات الإثيوبية إريتريا بطول الحدود المشتركة بينهما؛ وفي الساعة ١٤/١٠ من نفس اليوم، قصف سلاح الجو الاثيوبي العاصمة الإريترية.

وظلت إثيوبيا تتجاهل نداءات إريتريا المستمرة والمتكررة بوقف الأعمال الحربية، وتجريد مجمل الحدود من المظاهر العسكرية، ونشر قوات مراقبة محايدة، والتعجيل بترسيم الحدود بين البلدين.

٦ - الهجوم الإثيوبي الشامل في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩

وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٩٩، شنت إثيوبيا هجوما شاملا ضد إريتريا. وكان المبرر المزعوم هو غارة جوية وقعت (وفقا لما تقوله إثيوبيا) في منطقة أديغرات يوم ٥ شباط/فبراير. وقد أكدت مصادر مستقلة عديدة البيان الرسمي الإريتري الذي أفاد أنه لم تحدث أي غارة جوية من هذا القبيل على الإطلاق. غير أن إثيوبيا ظلت تتذرع بتلك "الغارة الجوية" المزعومة كمبرر للحرب الشاملة التي تشنها. وفي هذا الهجوم الذي تشنه إثيوبيا منذ يوم ٦ شباط/فبراير، انتهكت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة الولايات المتحدة لوقف الغارات الجوية، وقامت بقصف المدنيين الفارين شمالا إلى إريتريا من المناطق القريبة من الحدود. ولم تنتهك إريتريا اتفاق وقف الغارات الجوية، حتى رغم قيام إثيوبيا بقصف أراضيها بصورة غير مشروعة.

وفي الشهور السابقة على هجوم شباط/فبراير، شرعت إثيوبيا في عملية حشد واسع النطاق للقوات والأسلحة في عدة مناطق على طول الحدود. كما وجهت إثيوبيا تهديدات مستمرة لإريتريا مفادها أنها "ستلقن إريتريا درسا"، وأنها ستستبدل الحكومة الإريترية الحالية أو تسقطها، وما إلى ذلك. ومن بين انتهاكاتها الأخرى للقانون الدولي قيامها بترحيل أكثر من ٠٠٠ ٥٤ شخصا من أصول عائلية إريترية، واحتجاز أعداد غير معروفة من الأشخاص دون محاكمة في معسكرات الاعتقال الإثيوبية، والسماح في ٩ شباط/فبراير بدخول مقر السفارة الإريترية في أديس أبابا ونهبها واستمرار احتلالها.

ويتضح من سلسلة التدابير المعروضة أعلاه أن النظام الإثيوبي قد قام قبل يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بانتهاك سيادة إريتريا وسلامة أراضيها من خلال أعمال عدوانية غير مشروعة، ناهيك عما قام به من أعمال عدوانية لاحقة. ومنذ بدء مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية، عرضت على الوفد الرفيع المستوى التابع للمنظمة تلك التطورات، فضلا عن الأدلة التي تثبت مكان الحدود، والتي تثبت أننا ظللنا داخل أراضينا. وكنا نقول دواما، وعن حق، إن العدوان غير المشروع لا يمكن أن يشكل أساسا للاستيلاء على الأراضي، وإن أي اقتراح يجعل من أيار/ مايو ١٩٩٨ تاريخا "للوضع القائم السابق" يكون اقتراحا يكافئ الجهود الإثيوبية غير المشروعة لتقويض الحدود الدولية القائمة بين إريتريا وولاية التيغراي الإثيوبية، وأنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وإذا كانت هناك إجراءات تحتاج إلى التصحيح على أرض الواقع، فإنها التدابير العدوانية غير المشروعة التي اتخذتها الحكومة الإثيوبية لكي تغير بالقوة الحدود المستقرة بين البلدين، وليس التدابير المشروعة التي اتخذتها إريتريا للدفاع عن نفسها.

وعندما طرحت منظمة الوحدة الأفريقية في نهاية المطاف اتفاقها الإطاري المقترح للوصول إلى حل سلمي في مؤتمر قمة الوفد الرفيع المستوى المعقود في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، اتخذت إريتريا موقفا إيجابيا بالنظر إلى الإطار كأساس لمناقشات من شأنها أن تؤدي إلى اتفاق مقبول لطرفين. وبهذه الروح، دعت إريتريا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لإجراء مشاورات في أسمرة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وقدمت قائمة من التساؤلات طلبت إيضاحات لها قبل أن تقبل الاتفاق الإطاري بصورة كاملة. وكانت إريتريا تأمل أن تصلها الإيضاحات قبل مؤتمر قمة الجهاز المركزي الذي كان مقررا وقتها عقده يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ ديسمبر. ولكن للأسف، ولأسباب يمكن أن يفسرها

الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية أكثر من غيره، لم يحدث ذلك كما كان متوقعا. وفي حين أحاط الجهاز المركزي علما بموقفي البلدين، فقد أيد الاتفاق الإطاري ودعا الجانبين إلى التعاون مع الوفد الرفيع المستوى.

وقدمت الإيضاحات التحريرية إلى إريتريا يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ولكن قبل أن يتسنى لإريتريا أن تستوعب الإيضاحات لكي تقدم ردا مدروسا، شنت إثيوبيا هجوما آخر في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وكان ذلك انتهاكا واضحا للنداءات المتكررة من منظمة الوحدة الأفريقية للجانبين بتوخي أقصى درجة من ضبط النفس ومواصلة تثبيت الوقف الفعلي للأعمال الحربية، الذي كان في حقيقة الأمر أحد العناصر الأولية في الاتفاق الإطاري، من أجل تهيئة المجال أمام حل نهائي على أساس ترسيم الحدود.

لقد قبلت إريتريا الإطار المقترح كنوع من التنازل، وكتدبير من تدابير "إثبات حسن النية"، على النحو الذي طلبه وفد منظمة الوحدة الأفريقية، لوقف مواصلة إراقة الدماء والتعجيل بترسيم الحدود. وقد فعلت إريتريا ذلك لأنها دفعت إلى الاعتقاد بأن المقترحات والإيضاحات التحريرية المقدمة من الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، والمعروفة لإثيوبيا، كانت "مقبولة تماما" من جانب إثيوبيا أيضا. فمنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن قد دفعانا إلى الاعتقاد بأن ذلك هو موقف إثيوبيا، وحثانا على أن تتخذ نفس الموقف من أجل إقرار السلام. وهذا ما فعلناه حقا.

فكيف يمكن الآن لهاتين الهيئتين ألا تدينا النظام الإثيوبي عندما ينكص على أعقابه، ويطرح شرطا جديدا وغير مقبول بتاتا، ليس فقط لضمان احتلاله غير المشروع للأراضي الإريترية، وإنما أيضا ليوفر لنفسه ستار دخان لمواصلة حربه الرامية إلى تحقيق مطامع أوسع نطاقا ضد السيادة الإريترية؟ والى أي مدي ستستمر سياسة استرضاء إثيوبيا وهي تتوغل أكثر وأكثر بنطاق مطامعها العدوانية، بينما المطلوب منا أن نقدم تنازلات لا مبرر لها لإرضاء أوامرها؟

إن مخططات إثيوبيا وتكتيكاتها واضحة لنا. والنظام الإثيوبي نفسه لا يجعل منها سرا. فهو يرمي إلى مواصلة سيطرته غير المشروعة وأن يستولي على المزيد من الأراضي الإريترية بالقوة، وأن يلحق هزيمة كاملة بالجيش الإريتري، وأن يحل محل الحكومة الإريترية نظاما عميلا يستجيب لأوامره. ولقد شكل النظام الإثيوبي بالفعل "حكومة المنفى" هذه من جماعات إرهابية مثل جماعة الجهاد الإسلامي بالتعاون مع حكومة الجبهة الإسلامية الوطنية في السودان.

وأود أن اختتم ملاحظاتي بأن أؤكد من جديد أن إريتريا قد دعت دائما إلى وقف إطلاق النار، وأنها على استعداد لذلك الآن. كما أنها أعربت عن استعدادها لأن تنفذ فورا اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية، الذي أيده المجلس. غير أن أية محاولة لتنقيح ذلك الاقتراح الذي أعلن الجانبان قبوله إنما ستؤدي إلى إلغاء ذلك الاقتراح، ومن ثم ترسيم الحدود، وهو الشيء الوحيد الذي من شأنه أن يحقق تسوية مؤكدة للنزاع. وإننا نكرر الإعراب عن موقفنا الثابت، وهو أن إريتريا لا تقبل اقتراح الانسحاب من أراضيها في بادمي

والمناطق المحيطة بها مباشرة إلا كتدبير من "تدابير إثبات حسن النية"، وليس لأي مبرر آخر. وإذا ما أصر النظام الإثيوبي على شروط جديدة لمواصلة السير في طريق الحرب ضد السيادة الإريترية، فإن إريتريا لديها من الإحساس بالمسؤولية والقدرة والعزم ما يكفيها للدفاع عن نفسها.

وشكرا لكم.

- - - - -